

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1997/L.1/Add.7
27 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة عشرة

١٢-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة عن دورتها السادسة عشرة

مشروع التقرير

المقررة: السيدة أوروا جافاتي دي ديوس (الفلبين)

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول
الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

ج - التقارير الدورية الثالثة

الدانمرك

١ - نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثالث للدانمرك (CEDAW/C/DEN/3) في جلستيها ٢٢٨ و ٣٢٩ المعقدتين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢ - وأشارت الممثلة في بيانها الاستهلاكي إلى أن التقرير قد أعد بصورة تتسم بالمشاركة ويتضمن الملاحظات المقدمة من مختلف المنظمات النسائية في الدانمرك. وبغية زيادة تعزيز نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قامت منظمات نسائية بترجمة كل من الاتفاقية والتقرير إلى اللغة الدانمركية وبنشرهما.

٣ - وأشارت الممثلة إلى أنه قد تم إنجاز الكثير فيما يتعلق بتحسين مركز المرأة في الدانمرك، وهو نجاح تجاوز حدود توفير الحقوق القانونية. والأهم من ذلك هو أن المجتمع الدانمركي بدأ أيضاً بتبديل موقفه من المرأة. وقد أزداد تفهم مفهوم نوع الجنس بما في ذلك دور كل من الرجل والمرأة. وقد ركزت الدانمرك جهودها على تغيير المواقف إزاء المرأة وأدوار الجنسين في المجتمع الدانمركي. وفي إطار متابعة منهاج عمل بيجين، ركزت الدانمرك على جعل القضايا المتعلقة بنوع الجنس من القضايا الرئيسية على جميع أصعدة المجتمع.

٤ - وأطلعت الممثلة اللجنة على الجهود الأخيرة المبذولة من أجل تعزيز الإطار المؤسسي للنهوض بالمرأة، وهو ما لم يتضمنه التقرير. قالت إن لجنة مخصصة أنشئت لوضع أفكار واستراتيجيات جديدة من أجل تحسين الآلية الوطنية والتشاور مع المؤسسات المعنية بالمساواة في بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، زادت حكومة الدانمرك ما تقدمه إلى المجلس المعنى بالمساواة بين مركز الجنسين من دعم من حيث الموظفين والتمويل.

٥ - وأبرزت الممثلة بعض التغييرات التي أدخلت مؤخراً على التشريعات والرامية إلى زيادة النهوض بمركز المرأة. فعلى سبيل المثال، أصبح على المقاطعات الدانمركية الآن أن تقدم تقارير إلى الحكومة الوطنية بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة في التوظيف في مناطقها، وسيقوم البرلمان بمناقشة اقتراح يتعلق بحق المرأة في الالتحاق بالجيش على قدم المساواة تقريباً مع الرجل.

٦ - ووصفت الممثلة الجهود الخاصة التي تبذلها الدانمرك من أجل تشجيع الآباء على المشاركة في مسؤولية الوالدين تجاه تربية الأطفال. ويوفر الإطار القانوني للوالدين غير المتزوجين إمكانية تقاسم حضانة الأولاد ويبنح كلاهما الحق في الإجازة الوالدية. وأشارت الممثلة أيضاً إلى ضرورة أن تكون هذه التدابير مصحوبة ببرامج ترمي إلى حث الرجال على استخدام برامج الإجازة الوالدية بالفعل. ولذلك، ينظر وزير العمل في نماذج جديدة من أجل تشجيع الآباء على الانتفاع بحقوقهم المكتسبة حديثاً.

التعليقات الختامية

مقدمة

٧ - أعربت اللجنة عن التقدير لوضوح وحسن تنظيم التقرير الدوري الثالث المقدم من الدانمرك والذي يتبع بأمانة المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة.

٨ - وكان من دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ أن التقرير وردود الدانمرك على الأسئلة الموجهة من فريق اللجنة العامل قبل الدورة قدمت إحصاءات هامة ومستكملة. وقد أتاح ذلك للجنة أن تتبين تطور الظروف بالنسبة إلى غالبية مواد الاتفاقية.

٩ - وأشارت اللجنة أيضاً على حكومة الدانمرك لإدراجها ملاحظات المنظمات غير الحكومية في تقريرها واعتبرت هذه الممارسة ابتکاراً إيجابياً.

الجوانب الإيجابية

١٠ - اعتبرت اللجنة التزام الدانمرك بتحقيق مستويات عالية من المساواة بين الجنسين وجهودها المستمرة الرامية إلى إنشاء مجتمع يتسم بالمساواة بين الجنسين مثاليا.

١١ - وذكرت اللجنة أن التدابير القانونية التي اتخذها الدانمرك والاحصاءات المتعلقة بمختلف جوانب المساواة بين الجنسين في الدانمرك تعكس تحسنا مستمرا مع مرور الزمن. وفي هذا الصدد، رأت أن المشاركة المؤسسية للمنظمات غير الحكومية النسائية في السياسات المتعلقة بالمساواة وجعل المساواة بين الجنسين من القضايا الرئيسية من خلال إنشاء لجان معنية بالمساواة في إطار أغلبية الوزارات في الدانمرك تمثل إنجازات هامة.

١٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للنجاح الشمولي الذي تتبعه الحكومة في تنفيذ الاتفاقية، ويسراها أن تحيط علما بالجهود الهامة الجاري بذلها من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين.

١٣ - وأعربت اللجنة عن سرورها أيضا لما علمته عن إدراج أحكام تتعلق بمسألة الاضطهاد على أساس نوع الجنس في القوانين المتعلقة بمركز اللاجئين في الدانمرك.

داعي القلق الرئيسية

١٤ - لاحظت اللجنة بقلق الاتجاه السائد لتخفيف التركيز على سياسات العمل الإيجابي والعمل وفقاً لمعايير لا تولي أهمية إلى نوع الجنس، على الرغم من أن المساواة في الواقع في العديد من جوانب الحياة العامة لا تزال بعيدة المنال. وتظهر المناصب الأكاديمية وفي مجال البحث، مثلما تظهر الوظائف الإدارية الرفيعة المستوى في القطاع العام وبخاصة في القطاع الخاص، إن المستويات المنخفضة لمشاركة النساء لا تناسب فيها. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة بقلق خاص بوادر تدل على وجود "تراجع" مثل قيام أحزاب سياسية بإزالة نظام الحصص.

١٥ - ولاحظت اللجنة أن عدم وجود تدابير وبرامج خاصة للنساء المهاجرات واللاجئات لتمكينهن من الانتفاع من الخدمات القانونية والاجتماعية المتوفرة في الدانمرك يمثل أحد داعي القلق.

١٦ - وأشار إلى عدم وجود قانون محدد بشأن العنف ضد المرأة كأحد أوجه النقص الرئيسية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الحالات الحقيقة من العنف والاغتصاب ومسافة المحارم إزاء عدم وجود تشريع خاص وأو تدابير ترمي إلى توعية الشرطة أو السلطة القضائية أو الجمهور بشكل عام فيما يتعلق بهذه القضايا.

١٧ - ولاحظت اللجنة مع القلق أن الأفكار المقوية عن أدوار الجنسين لا تزال سائدة في المجتمع وأنها ترتبط باستمرار المواقف والسلوك التي تبقي المرأة بعيدة عن مناصب صنع القرار والرجل بعيداً عن الاضطلاع بقسط متساوٍ من المسؤوليات العائلية.

١٨ - كما لاحظت اللجنة بقلق أن النساء أشد تأثراً بالبطالة من الرجال على الرغم من مستوىهن التعليمي العالي. وتم الاعتراف أيضاً بأن وجود تفاوت كبير في الأجر بين المرأة والرجل بسبب نوع الجنس، وكذلك الافتقار إلى تقييم للمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة يندرجان ضمن الأمور الداعية إلى القلق.

اقتراحات وتحصيات

١٩ - ينبغي الإبقاء على العمل الإيجابي وتعزيزه، وبخاصة الإجراءات الرامية إلى تخفيض عدد النساء العاطلات عن العمل؛ والتوصل إلى المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة عن الأعمال المتساوية القيمة؛ وزيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات في القطاع الخاص؛ وزيادة عدد النساء الأساتذة في الجامعات وفي مجال البحث؛ والتوصل إلى وضع يكرس فيه الرجال المزيد من الوقت لتربية الأطفال والأعمال المنزلية.

٢٠ - وينبغي أن يكون لكل عمل إيجابي أهداف كمية، وآجال محددة لتحقيقها، وإجراءات عملية وميزانية كافية.

٢١ - وينبغي بشكل خاص بذل مزيد من الجهد بغية التحقق من وجود أو عدم وجود اتجاه بالنساء واستغلال للدعارة، ومما إذا كانت تكنولوجيات الاتصال الجديدة تستخدمن لهذا الغرض وبخاصة شبكة الانترنت العالمية.

٢٢ - وينبغي التحقيق بشكل أدق في حالات مختلف أشكال العنف ضد المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بأكثر الفئات ضعفاً مثل النساء المهاجرات، وإدراج نتائج التحقيق في التقرير القادم.

٢٣ - وينبغي النظر فيما إذا كان من المناسب سن قانون خاص من أجل مكافحة جميع أنواع العنف ضد المرأة، معأخذ التوصية العامة رقم ١٩ المقدمة من اللجنة في الاعتبار.

٢٤ - أما المادة الدراسية "نوع الجنس والثقافة"، وهي حالياً مادة اختيارية في سنوات التعليم الإعدادية، فينبغي أن تصبح إلزامية في التعليم الثانوي.

٢٥ - ويوصى، وفقاً لمنهج عمل بيجين، بأن تدرج في حسابات فرعية في نظام المحاسبة الوطنية قيمة العمل غير المكافأ عليه الذي يضطلع به الرجال والنساء.

٢٦ - ويوصى بأن يكون بين أهداف المساعدة التي تقدمها الدانمرك للتنمية، تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو التصديق عليها، حسب الحالة، في البلدان المستفيدة من هذه المساعدة.

٢٧ - وتطلب اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، أن يشمل التقرير القادم معلومات بشأن ما يلي:

- (أ) تنفيذ منهاج عمل بيجين والالتزامات التي أعلنت عنها الدانمرك أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة:
- (ب) عدد النساء والرجال الذين يعملون: (١) على أساس عدم التفرغ؛ و (٢) بساعات دوام مرنة؛ و (٣) عن بعد، مستفيدين من التكنولوجيات الجديدة؛
- (ج) الإجراءات التي تتخذها النقابات ومنظمات أرباب العمل فيما يتعلق بتنفيذ مبدأ المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة؛
- (د) استخدام حبة RU-486 في حالات الإجهاض؛
- (ه) عدد النساء اللواتي تستخدمن الوسائل المساعدة على الإنجاب وعدد حالات تبني الأطفال؛
- (و) النساء غير المؤهلات، وبخاصة فيما يتعلق بإمكانية وصولهن إلى التعليم والعمل.

- - - - -